حرب العملات .. الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية

أ. جعفري عمار أ/د.غالم عبد الله
جامعة بسكرة

الملخص: جاءت هذه الدراسة لكشف النقاب عن ظاهرة اقتصادية حديثة في العلاقات التجارية الدولية ألا وهي ظاهرة الحمائية الجديدة التي زادت حدتها في ظل الأزمة المالية العالمية و أخذت أبعادا وأشكالا متعددة لعل أهمها وأخطرها على التجارة الدولية ظاهرة حرب العملات ،حيث أصبحت تستخدم كأسلوب حمائي جديد في التجارة الدولية من خلال التخفيض المبالغ في سعر صرف العملات الوطنية وهو الأمر الذي يعيق تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ويضرب بأخلاقيات الجات عرض الحائط.

الكلمات المفتاحية: الحمائية الجديدة – حرب العملات – المنظمة العالمية للتجارة.

Abstract:

This study came to reveal a modern economic phenomenon in international trade relations named the new protectionism. Which was increased in the light of the global financial crisis and took many dimensions and forms.Perhaps, the most important and most dangerous to international trade is currency war which is used in international trade by reducing the amounts in the exchange rate of national currencies.This phenomenon impedes the achievement of further international trade liberalization.

Keywords: New Protectionism- Currency War- World Trade Organization.

مقدمة : أجمع الكثير من الباحثين والمحللين الاقتصاديين على أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة تعد الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وهذا نظرا للانهيار الحاد الذي سجلته التجارة الدولية في الفترة بين الربع الثاني من عام 2008 والربع الثالث من عام 2009 وهو ما حذا بالعديد من الدول الصناعية المتقدمة على غرار الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والصين إلى استخدام سياسات حمائية جديدة عرفت بإجراءات "المنطقة الرمادية" وسميت كذلك لأنها ليست سوداء بما يتعارض مع أحكام الجات وليست بيضاء بما يتفق معها لكن المهم أنها ممارسات تجارية تعيق حرية التبادل التجاري الدولي وأدت إلى ما يعرف بـ:" تآكل أخلاقيات الجات" ومن أمثلة هذه الممارسات التخفيض التنافسي للعملات أو ما يسمى في أدبيات الاقتصاد الدولي بحرب العملات.

الدراسات السابقة:

1- عبد السلام مخلوفي و سفيان بن عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية : ركزت الدراسة على دور التكتلات الاقتصادية كأداة حمائية جديدة في ظل الأزمات الاقتصادية وكمثال حي الأزمة المالية العالمية ورغم عرضها لأساليب الحمائية الجديدة إلا أنها لم تتعرض لحرب العملات وسياسة التخفيض التنافسي للعملة كأسلوب حمائي فعال في المبادلات التجارية الدولية وهو ما حاولنا إبرازه من خلال هذه الدراسة.

2- شربي محمد الأمين و علاوي محمد لحسن :الحمائية الجديدة ، حرب العملات وأهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة : عالجت هذه الدراسة مدى تأثير الحمائية الجديدة على تحرير التجارة الدولية خاصة حرب العملات وما خلفته من آثار سلبية على حجم التبادلات التجارية الدولية وأبرزت دور المؤسسات الدولية المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي في مواجهة سياسة الحمائية الجديدة لكن ما أشرنا إليه من خلال هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أساليب أخرى للحمائية الجديدة على غرار المعايير البيئية والإغراق الاجتماعي مع التركيز أكثر على حرب العملات .

3- Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, Competitive devaluation in currency wars: financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013.

تشير هذه الدراسة إلى أثر أسعار الصرف الحرة على مكاسب التحرير التجاري الدولي وما خلفته الأزمة المالية العالمية من كساد اقتصادي عالمي أدى إلى تزايد حدة حرب العملات كأداة تنافسية لكسب أسواق جديدة وتصريف المنتجات وهو ما وضع دور المنظمة العالمية للتجارة ومستقبلها على المحك.

المحور الأول :ماهية الحمائية الجديدة:

رغم المساعي الداعية إلى تحرير التجارة الدولية والتي تجسدت في التطورات التي عرفها النظام التجاري العالمي انطلاقا من وضع التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية إلى اتفاقيات الغات في 1947 وصولا إلى ميلاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف من خلال إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01 إلا أننا نجد العديد من الدول وعلى رأسها الدول الصناعية الكبرى لازالت تعتمد سياسات حمائية جديدة وتضع بذلك حواجز مختلفة أمام صادرات الدول النامية من السلع المصنعة الأولية ولم تقدم تخفيضات في التعريفات الجمركية على المنتجات التي تحظى فيها الدول النامية بميزة تنافسية ، ولم تكتف الدول الصناعية بهذه الأساليب الحمائية فحسب بل أصبحت تستتر وراء أساليب حمائية خفية ومستحدثة في سياساتها التجارية الخارجية خاصة اتجاه الدول النامية وهو ما اصطلح عليه بالحمائية الجديدة .

وقد برزت هذه المسألة بحدة اليوم مع احتدام الأزمة الاقتصادية العالمية ، فهذه الأزمة التي زادت الأوضاع الاقتصادية سوءا دفعت بهذه الدول إلى تبني سياسات حمائية ترمي إلى إنعاش إنتاجها المحلي وحماية أسواقها من منافسة المنتجات الأجنبية ، فبعد أن كانت توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بإجراءات المنطقة الرمادية ثم فرض عليها مستوى عال من الحماية كالقيود الفنية والصحية وإجراءات مكافحة الإغراق لتنتقل بعدها إلى الجانب النقدي والمالي وأصبحت تستخدم من التخفيض التنافسي للعملات كأسلوب حمائي جديد يدعم قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية وهو إجراء لا يعارض ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لكنه أدى إلى انتكاسة جديدة لنظام التجارة متعدد الأطراف ما يضع على المحك فاعلية ومستقبل منظمة التجارة العالمية.

أولا: تعريف الحمائية الجديدة :

يقصد بها تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة[1].

كما تعرف بأنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية متجاوزة كالقيود الفنية والكمية والمتمثلة في[2] :التكتلات الاقتصادية ؛ المعايير البيئية ؛ الممارسات التمييزية في قواعد المنشأ ، الإغراق الاجتماعي ، التخفيض التنافسي لقيمة العملة وأساليب أخرى.

ثانيا : دوافع وأسباب تزايد استخدامها:

على الرغم من التبادلات الايجابية المهمة التي شهدها العالم منذ ظهور الجات العام 1947. وما أفضت إليه جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تلتها من تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية، فإن هذا لم يمنع النزعات الحمائية من معاودة الظهور وبشدة وبأساليب جديدة بين الفترة والأخرى مهددة ما تحقق من مكاسب على صعيد تحرير التجارة الدولية بالزوال، ولعل من أهم الأسباب التي أسهمت في تزايد استخدامات هذه الأساليب نذكر:

حرب العملات .. الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية

- تفاقم الأزمات في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة دفعت بهذه الأخيرة إلى تطوير أساليب جديدة للحماية تكفل لها حدا أدنى من الهيمنة في خضم الصراع الذي تشهده السوق التجارية الدولية[3]
- ارتفاع تنافسية القوى الاقتصادية الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان، الصين، البرازيل، كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة والبرازيل) وبدرجة أقل بعض الدول النامية .
- زيادة غزو منتجات الدول أعلاه الأسواق العالمية وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والأيادي العاملة الرخيصة (تهديد ومنافسة الدول الصناعية العريقة في عقر دارها).
- تنصل الدول الصناعية عن التزاماتها أمام العالم حول تحرير التجارة الدولية وتخليها عن المبادئ التي تنادي بها في هذا المضمار (ادعاء هذه الدول في استخداماتها لهذه الأساليب الاستناد على مواد الجات). كالمادة (19) ، حيث قامت الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية وقد اتجهت بصورة أساسية إلى محاصرة المنتجات التي تفوقت في إنتاجها اليابان ودول "النمور الأسيوية" مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصلب، والسيارات والمنتجات الالكترونية وغيرها.
- لقد ادعت الدول الصناعية المتقدمة أنها استندت في لجوئها إلى الإجراءات الحمائية الجديدة المشار إليها في الجدول أدناه إلى مواد الجات كالمادة (19)، ولكن في الحقيقة أنه قد أسيئ استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول فالإجراءات التي اتخذتها إزاء وارداتها من البلدان النامية عموما كانت منافية لروح "الجات" التي لم توجد في الأصل إلا بهدف تعزيز حرية التجارة الدولية وتوسيع رقعة التبادل التجاري بين الدول بما يؤدي إلى إحداث معدلات نمو اقتصادية مرتفعة فيها تمكنها من تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة لشعوبها. والجدول أدناه يوضح تصاعد نزعة الحمائية الجديدة المطبقة من طرف الدول المتقدمة[4]:

جدول(2): تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية

نوع السلعة	ضد كل الدول		ضد الدول المصنعة حديثا	
	1980-1976	1985-1981	1980-1976	1985-1981
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الولايات المتحدة				
المنسوجات	9	11	2	10
المنتجات الجلدية	8	صفر	7	صفر
الخشب والورق	2	4	صفر	صفر
المطاط والسلع الكيماوية	9	10	5	6
الصلب والمعادن	9	73	4	48
معدات النقل	3	3	1	1
الماكينات	6	10	3	2
سلع أخرى	15	41	7	20
الإجمالي	61	152	29	87
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الدول الأوروبية				
المنسوجات	6	7	3	4
المنتجات الجلدية	1	2	1	2
الخشب والورق	8	9	4	4
المطاط والسلع الكيماوية	15	30	3	10
الصلب والمعادن	24	18	15	12

معدات النقل	1	3	1	2
الماكينات	8	6	2	1
سلع أخرى	7	22	4	12
الإجمالي	70	97	33	47

المصدر: عبد الواحد العفوري، العولمة والجات (التحديات والفرص)، مكتبة مدبولي، ط1، 2000، القاهرة، ص 31.

نلاحظ من الجدول أعلاه تصاعد هذه النزعات الحمائية الجديدة من طرف الدول الصناعية الكبرى في الفترة الممتدة ما بين سنوات السبعينات ونهاية الثمانينات ما ينذر بنشوب حرب تجارية عالمية.

وبقيت هذه النزعات مستمرة خاصة في الفترة الحالية بسبب الأزمة المالية العالمية إذ تم رصد 1593إجراءا تجاريا تمييزيا أثناء الفترة بين نوفمبر 2008 ونوفمبر 2011 5.

ثالثا : السياسات الحمائية الجديدة: نظرا لوجود علاقة سببية بين الحمائية والأزمات ومع ظهور الأزمة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في بداية السبعينات شهدت هذه البلدان تحولات نسبية خطيرة في مراكز الأهمية الاقتصادية لكل منها الأمر الذي دفع إلى تزايد حدة الصراع فيما بينها حول نمط الهيمنة الاقتصادية وأفرزت من ثم سلوكيات وممارسات تضرب بمبادئ الجات وأخلاقياتها عرض الحائط واليوم ومع شدة احتدام الأزمة المالية العالمية طفت على سطح المبادلات التجارية العالمية أشكالا جديدة للحماية التجارية يمكن أن نستعرض أهمها فيما يلي:

1-التكتلات الاقتصادية : التكتل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تهدف إلى إزالة كل القيود التي تحد من حركة التجارة.

تعريف بيلا بالاسا:يعرف التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية6.

كما يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون إتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة ، ومهما اختلفت التعاريف فإن التكتل الاقتصادي أصبح يمثل اليوم شكلا جديدا من أشكال الحماية التجارية ، فقد أجمع رواد الفكر التكاملي النيوكلاسيكي أن الدافع الحقيقي وراء قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية هو دافع إقليمي حقيقي ينحصر في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة ، ويجع ذلك إلى أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية قد اختارت لنفسها منذ البداية خطا فكريا نحو حرية التجارة الدولية وهو ما أبعدها عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للمنتجات الحساسة وهي المنتجات غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية7.

فالدول المتقدمة أصبحت تتجه إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأسلوب حمائي جديد في علاقتها التجارية الدولية، كما أضحت اتحادات المنتجين الدولية شكلا جديدا من الأساليب الحمائية وامتدادا للسلوك الاحتكاري المحلي إلى الساحة العالمية، ويعتبر أصدق مثال لهذه التكتلات السوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة ومجلس المعونة المتبادلة لدول أوروبا الشرقية. ولما كانت الأسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية إنما تتمثل في الدول الداخلة في هذه التكتلات العالمية فان هذا يوضح مدى خطورة هذه التكتلات على صادرات الدول النامية، حيث يهدف كل تكتل إلى إتاحة سوق واسعة لمنتجات كل الدول الأعضاء عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والكمية بين الدول الأعضاء.

كما يهدف التكتل إلى توسيع نطاق الحماية التي تتمتع بها فروع الإنتاج القائمة في البلاد الداخلة في التكتل وذلك بإنشاء تعريفة جمركية موحدة باتجاه العالم الخارجي بهدف التأثير على السوق واستخدامها كعائق لدخول المنتجات، كون أن هذه التعريفة تكون مرتفعة على الواردات المثيلة لمنتجات الدول الأعضاء.

2- المعايير البيئية : "تعرف المعايير البيئية على أنها شروط يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطرق تغليفها وكذلك مواصفات محددة لكمية الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها "8 وأهم صور هذه المعايير نجد: معايير نوعية البيئة و معايير الانبعاث و المعايير المتعلقة بالعمليات والإنتاج وكذا معايير تتعلق بالمنتجات إضافة إلى معايير تتعلق بالأداء البيئي.

كانت الدول المتقدمة سباقة في طرح موضوع المعايير البيئية خلال المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف لتصبح ملزمة لجميع الأطراف وهو ما سارعت الدول النامية لمعارضته لتخوفها أو تيقنها في بعض الأحيان من أن هذه المعايير ستكون الصيحة الجديدة في مجال التدابير الحمائية الذكية التي تحتمي بها الدول المتقدمة لمنع منتجات الدول النامية من النفاذ إلى أسواقها وذلك إيمانا منها أن الدول النامية ليس بإمكانها الالتزام بالمعايير البيئية الجديدة9.

3- الإغراق الاجتماعي: يعد موضوع الإغراق الاجتماعي أحد الموضوعات الجديدة التي أصبحت محل تفاوض في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي عقدت بعد جولة لأوروغواي بقصد إلزام الدول التي تمارس الإغراق الاجتماعي باحترام معايير العمل الأساسية مما يعني حرمان الدول النامية من الميزة التي تتمتع بها في انخفاض أجور الأيدي العاملة.

فالإغراق الاجتماعي هو أحد السياسات الحمائية الجديدة التي تهدف إلى إغراق أسواق الدول المتقدمة بسلع منخفضة الثمن نتيجة لانخفاض أجور القوة العاملة ونتيجة لوجود تفاوت في تطبيق معايير العمل الذي من شأنه إكساب الدول ذات معايير العمل المنخفضة قدرة تنافسية غير حقيقية وهو الأمر الذي يستلزم تطبيق معايير مماثلة للعمل في جميع الدول سواء متقدمة أو نامية حتى تكون التجارة الدولية عادلة10.

4- قواعد المنشأ: تعرف قواعد المنشأ وفق أدبيات منظمة التجارة العالمية على أنها مجموعة القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام، التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة، على شرط أن تكون "قواعد المنشأ"هذه لا تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة ذاتيا التي تؤدي غلى منح أفضليات تعريفية تجاوز ما ينتج من تطبيق اتفاقيات "الغات" 1994. أي أنها مجموعة المعايير والأسس التي يحددها أي عضو لتكتسب السلعة على أساسها صفة "المنشأ الوطني" والتي يترتب عليها الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في إطار اتفاقات التجارة التفضيلية بشرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا وإعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة في إطار المنظمة العالمية للتجارة11.

وباستخدام قواعد المنشأ كأسلوب حمائي تقوم بعض الدول بممارسات تمييزية في سبيل التحايل على صرامة تلك القواعد لتحقيق بعض المكاسب الإضافية خارج سياق التفضيلات التي تمنحها تلك القواعد، أو بسبب عدم قدرة الدولة على تحقيق تلك القواعد أو تحقيق مصلحة حقيقية من جراء تطبيقها، وعدم وجود أي معيار دولي أو إمكانية دولية للحد من هذه التصرفات لأن معظم هذه المخالفات تقوم بها الدول الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي.

المحور الثاني : حرب العملات الخلفية المالية للحمائية الجديدة : تعتبر ظاهرة حرب العملات آخر المستجدات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك على خلفية الصراع الحاد الذي تصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين إضافة إلى اليابان وبعض دول العالم من جهة ، والصين من جهة أخرى وأصبحت الجهة الأولى تسعى إلى الضغط على الصين للرفع من قيمة اليوان من أجل التقليل من تنافسية صادراتها في الأسواق الأمريكية والعالمية.

حرب العملات .. الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية

ورغم أن حرب العملات ظاهرة منذ القدم جاءت متزامنة مع أزمات الاقتصاد العالمي إلا أنها لم تحظى بالدراسات النظرية والتطبيقية الكافية إلا بعد الأزمة المالية العالمية عندما تحدث وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 بشكل صريح عن وجود حرب للعملات قائلا: "إن البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية " وأعلن صراحة عن قيام البرازيل بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي للحفاظ على سعر صرف الريال البرازيلي.

أولا: تعريف حرب العملات: اختلفت آراء الاقتصاديين في تحديد مفهوم حرب العملات لكنها تبقى موحدة من حيث المغزى أو الهدف و من أشهر هذه التعاريف نجد تعريف "وليام ليكين" الذي يرى أنها عملية تجاوز المحددات التنافسية الكلاسيكية الجزئية و التأثير على مؤشرات التوازن الخارجي لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا و خارجيا.

و تعرف حرب العملات أيضا على أنها:"اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول وتقليص حجم ثرواتها بالاعتماد على سياستها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، ليصبح ذلك شكلا من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد"[12].

وتعرف بأنها تلاعب الدول بقيمة عملاتها أو تخفيضها أو منع ارتفاعها في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض وارداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق فائض فيه ومن ثم رفع مستويات التشغيل ومعدلات النمو[13]

ومما سبق يمكن تعريف حرب العملات على أنها كل إجراء تقوم به دولة معينة لتخفيض قيمة عملتها أو رفع قيمة عملات الدول الأخرى من أجل تحسين تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية والتقليل من وارداتها.

ثانيا : مبادئ وأسس حرب العملات

ترتبط استراتيجية حرب العملات بعدد من مبادئ الحرب التي وضع قواعدها مفكرين عسكريين من بينهم صن تسو وأسس عليها نشيه فلسفة حيازة القوة وتعبر هذه المبادئ عن فن الوصول إلى البيانات والمعلومات التي يتم جمعها بذكاء ومكر ودهاء عن العدو وعن العملة المستهدفة التي يصدرها البنك المركزي في دولة العدو وعن سياساته النقدية والمالية وتمويل موازناته ومقدار العجز والفائض في هذه الموازنات ومن أهم هذه المبادئ[14]:

1- عملة ضعيفة تعني أن الاقتصاد اقتصاد قوي فهذا المبدأ تعمل في نطاقه الدول المؤهلة للقيام بدور أكبر من حجمها الاقتصادي خاصة في مجال الصادرات، حيث أن ضعف العملة يعطي للصادرات ميزة تنافسية ممثلة في انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى أسواق العالم.

2- الفأر السليم خير من أسد جريح حتى يستطيع أن يتحرك ويناور في السوق الدولية وهو ما يعني امتلاك الدولة صاحبة العملة قدرات غير عادية في اكتشاف الفرص المحركة لقوى الاقتصاد وانتهاز هذه الفرص واستغلالها بشكل كبير خاصة في زيادة الصادرات.

3- معاملات الاقتصاد أساس قوة العملة ، سواء كانت هذه القوة ظاهرة أو كانت قوة كامنة وهو ما يتطلب فهما عميقا للقوة الذاتية للعملة والتي تستند أساسا على قوة الإنتاج المحلي ، وقوة التسويق الدولي ، وعلى زيادة الصادرات وتنمية الاحتياطات الدولية، وعلى تدفق الاستثمارات الدولية إلى الداخل بشكل كبير.

4- التفاعل الحيوي بادعاء استراتيجية الضعيف لممارسة نشاطه القوى وبفاعلية كاملة وامتلاك كافة المقومات الدافعة للحركة.

5- الطموحات العالية باستغلال الإمكانات الضعيفة من أجل الوصول إلى منتجات جيدة سلعية وخدمية وفكرية للوصول إلى صادرات فعالة.

ثالثا: أشكال التدخل في حرب العملات

يمكن تقسيم أشكال التدخل التي يقوم بها البنك المركزي في سوق الصرف قصد تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تدخلات مباشرة وأخرى غير مباشرة:

1- التدخلات المباشرة: يتدخل البنك المركزي في أسواق الصرف مباشرة كبائع لعملته المحلية ومشتر للعملات الأخرى وهذا للحد من تغير أو تقلب سعر الصرف ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها مقابل العملة المحلية وتقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري بامتصاص التدفق النقدي الداخل من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق زيادة المعروض من العملة المحلية ومن ثم الإبقاء على سعر صرف العملة المحلية منخفض هذا من جهة، ومن جهة ثانية يقوم البنك باستثمار العملة الأجنبية في السندات الحكومية أو في بنوك الدولة صاحبة العملة الأجنبية والحصول على عائد في المقابل وبالتالي فإن زيادة الطلب على العملة الأجنبية يؤدي إلى ارتفاعها ، ويتوقف نجاح هذه العملية على حجم احتياطي الصرف للدولة[15].

2- التدخلات غير المباشرة: وتتمثل هذه التدخلات في العمليات التالية:إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا النظام إلى تخفيض آثار درجة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم أشكال سعر الصرف المتعدد اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات قطاع معين مراد دعمه وترقيته أما السلع غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي[16].

تصريحات المسؤولين والقادة التي تبث عبر وسائل الإعلام التي تتضمن إجراءات مستترة حول إجراءات أو أحداث مستقبلية من شأنها أن تخفض من قيمة العملة ، وبذلك يتم توجيه المضاربين والمستثمرين نحو ذلك الإتجاه.

الشكل (2): الأدوات المالية للحماية الجديدة

سياسة سعر الفائدة	الأدوات المالية للحمائية الجديدة	عدم الإبلاغ عن سعر صرف العملة الوطنية
تنفيذ برامج تثبيت الاستقرار التي يتم في إطارها تمويل مؤسسات مصرفية غير فعالة		إصدار المال في إطار سياسة التسيير الكمي. وتعني هذه الآلية شراء البنك المركزي للأصول المالية من البنوك والشركات الخاصة الأخرى لإصدار أموال إلكترونية جديدة، مما يزيد من حجم الاحتياطيات المصرفية فوق المستوى المطلوب،مما يرفع أسعار الأصول المالية التي تم شرائها،مما يقلل من ربحيتها.
القيود المفروضة على حركة رأس المال حسب معايير الأسعار (الضرائب على تدفقات رؤوس الأموال (البرازيل) وتصدير رأس المال (ماليزيا)،مطالبات الاحتياطيات غير المدفوعة)		التدابير التقييدية فيما يتعلق بحركة رأس المال،استنادا إلى مؤشرات كمية (تقييد معدلات عدم الامتثال،وتحديد الحد الأدنى لمدة الإقامة،والحد من إنهاء الخدمة،ومطالبات الاحتياطيات غير المدفوعة)
تنفيذ البلد لآلية نظام التأمين الذاتي من خلال استخدام مخزون كبير من الاحتياطيات الدولية		تحديد المستوى الأمثل لعنصر النقد الأجنبي في احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية ومستوى الادخار

Source : Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, Competitive devaluation in currency wars: financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013.

رابعا: الخلفية المالية لسياسة الحمائية الجديدة

الجدير بالذكر أن المؤلفين "ماتو"و "سوبرامانيان" يلاحظان أن هناك أسباب راسخة لمنظمة التجارة العالمية لمعالجة مشكلة التقليل من قيمة سعر الصرف،لأن سعر الصرف الذي يتم تقديره بأقل من قيمته ينشأ بسبب ضرائب الاستيراد،وكذلك بسبب إعانات التصدير،وبالتالي فهو ماركينتيلية (سياسة تجارية حمائية محضة) أكثر وضوحا، وينبغي الاعتراف بأن بطء النمو في دول

حرب العملات .. الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أدى إلى تدفق سريع لرأسمال إلى الاقتصادات التي تظهر معدلا ت نمو أعلى مثلا الهند والمكسيك وكوريا الجنوبية مما أد ى إلى زيادة الضغط على العملات الخاصة بها وقد بذلت اليابان والبرازيل وبلدان أخرى بالفعل محاولات للحد من تقدير عملاتها عن طريق إدخال أو رفع الضرائب على الاستثمار الرأسمالي وتعرف وكالة أنباء الصين الجديدة"شينخوا" حرب العملات كوضعية يعتمد فيها البلد على قوته الاقتصادية الخاصة به على منافسيه ويغتنم ثروة بلدان أخرى عن طريق أساليب السياسة النقدية وسعر الصرف.

فيرأي"شاروف"،هناك أكثر من ذلك بكثير الأدوات والتسهيلات في ترسانة حروب العملة،بما في ذلك الأموال «الساخنة»،تثبيت المعدل،المعدل العائم،تحويل العملات،تعيين العملة، احتياطيات النقد الأجنبي،والاحتكار النقدي،وحمائية العملة،ومضاربة العملات،ومراقبة العملات الأجنبية،والتمييز في العملات،والحصار النقدي،وما إلى ذلك. (الشكل رقم 2) وإضافة إلى هذه الأدوات الخاصة بحروب العملات فيوجد هناك تجديد مستمر بأدوات حديثة، والتي من بينها تلك المشتقات التي يسميها بافيت (رجل الأعمال الأمريكي الشهير) «أسلحة الدمار الشامل المالية» والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار[17].

الشكل (2): خصائص حروب العملات

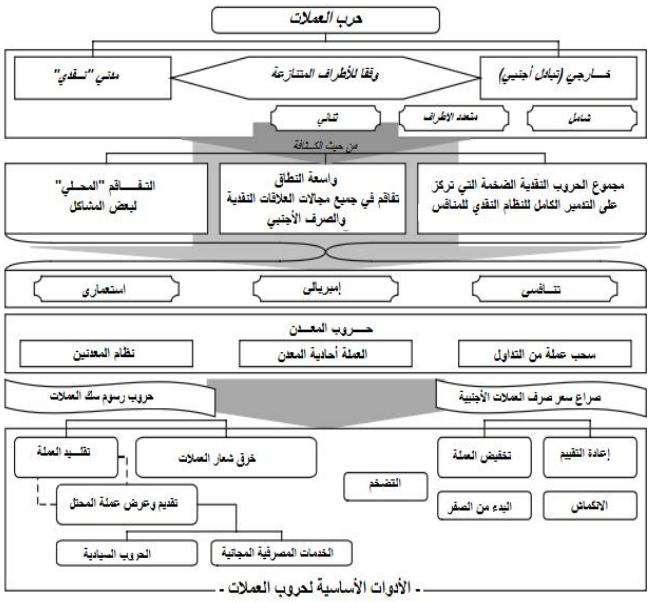

Source : Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, Competitive devaluation in currency wars: financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013.

المحور الثالث : حرب العملات و سبل مواجهتها في ظل الأزمة المالية العالمية

أولا : حرب العملات في ظل الأزمة المالية العالمية

بعد أن سيطر الدولار على المعاملات التجارية الدولية كعملة احتياطية نقدية لمعظم دول العا لم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تغيرت مكانة هذه العملة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية الراهنة ، وقامت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على الصين لكي تقوم برفع سعر عملتها "اليوان" وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الصينية المصدرة إلى الأسواق الأمريكية و قامت اليابان بكبح سعر صرف عملتها "الين" من الارتفاع حتى لا يقع ضرر بصادراتها علما بأن الولايات المتحدة تدخلت في أسواق الصرف الأجنبي من أجل رفع سعر صرف الين الياباني وتدخلت البرازيل أيضا من أجل إيقاف صعود عملتها وتعرض اليورو إلى نكسات قاسية خاصة بعد أزمة الديون اليونانية كل هذه الوقائع تنذر بنشوب حرب عملات عالمية و هذا ما يعني أيضا اللجوء إلى تعزيز تنافسية صادرات الدول من خلال تخفيض قيمة عملاتها.

حرب العملات .. الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية

إن الملاحظ أن السلع الصينية تجتاح الأسواق الدولية بأسعار منخفضة وجودة بدأت تنافس تلك القادمة من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان وهذا راجع إلى تكلفة اليد العاملة المنخفضة والانخفاض الاستثنائي لتكلفة الإنتاج ، إضافة إلى الانخفاض الشديد لقيمة اليوان الذي أكسبها ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.

ونظرا لهذا الخطر الذي تواجهه العديد من الدول إضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي أواخر 2008 وما خلفته من ركود وانكماش اقتصادي عالمي اتجهت العديد اتجهت العديد من الحكومات والبنوك المركزية إلى التدخل لإصلاح الخلل والركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة، إلى القيام بخفض كبير في أسعار الفائدة وكذلك إلى سياسة التخفيض الكمي.

ففي أوت من سنة 2007 وفي عز الأزمة المالية، كان هناك انخفاض لقيمة الدولار في حدوده الدنيا مقارنة بالأورو وبعض عملات الدول الأخرى، فلقد قامت البنوك المركزية في الدول التي مستها الأزمة إلى القيام بتخفيض كبير في أسعار الفائدة وكذلك إلى تطبيق سياسة التخفيض الكمي التي تمت الإشارة إليها سابقا.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد وصلت إلى مستويات صفرية، فقد بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 00%، بينما وصلت في دول الاتحاد الأوروبي إلى نسبة 01 %، في حين قام البنك البريطاني بإيقافها عند نسبة 0,5%، كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجز في موازنتها تراوح بين 12 % إلى 13 % من الناتج الداخلي الخام "PIB" من سنة 2009 إلى غاية سنة 2010 تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة وخطط الإنعاش الاقتصادي " Les plans de relance"[18].

وبعد استخدام البنوك المركزية لجميع الأدوات المتاحة ضمن السياسة النقدية (خفض معدلات الفائدة وتطبيق سياسة التخفيض الكمي)، لم يبق إلا الاتجاه نحو سياسة أخرى لدعم الصادرات، ألا وهي التدخل في سوق سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة لدعم الميزة التنافسية للسلع والخدمات التي تقوم بتصديرها، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات مضادة هدفها هو رفع قيمة عملات الدول الصاعدة لإبعادها عن المنافسة، تمثلت في ضخ كميات هائلة من رؤوس الموال بغرض شراء الأصول المالية في أسواق تلك الدول، وهذا ما حدث فعلا فقد لجأت الولايات المتحدة بضخ المزيد من الدولارات في أسواق الدول الصاعدة كالهند، البرازيل وروسيا للاتجاه إلى الضغط على عملاتها نحو الارتفاع.

وقد حدث اعتراف شبه رسمي من الصين عندما بحث الكونغرس الأمريكي فرض عقوبات على الصين بسبب خفض سعر صرف عملتها اليوان بأن حرب العملات قائم وأن كثيرا من الدول تقوم بخفض سعر صرف عملتها وهذا ما سيرجعنا إلى ثلاثينيات القرن الماضي عندما حصل الكساد العالمي الكبير، سارعت حينها الدول في خفض سعر عملاتها لكسب أسواق خارجية حيث كان الطلب المحلي في هذه الدول ضعيفا لذلك دعا روبرت زوليك مدير البنك الدولي إلى اعتماد الذهب كمعيار دولي لتحديد أسعار العملات وهو محاولة لإيجاد بعض الأساليب والأدوات التي تساعد على إبعاد هذه الحرب ومخاطر التقلبات في النظام النقدي الدولي[19].

ثانيا :حرب العملات والدور الجديد للمنظمة العالمية للتجارة:

من المستحيل إن ننكر الارتباط القائم بين الارتباط القائم بين التجارة وأسعار الصرف، لكن هل يعني هذا أن اتفاقيات التجارة الدولية لا بد أن تتضمن فقرات تحكم السياسات الوطنية التي تؤثر على قيم العملات؟.

وفي حقيقة الأمر أن المؤسسات الدولية ذات الصلة – منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي- غير مصممتين في هيئتهما الحالية لمواجهة حرب العملات ولكي يتم دمج سياسات الاقتصاد الكلي المؤثرة على أسعار الصرف في المفاوضات

التجارية يجب على منظمة التجارة العالمية أن تكتسب القدرة الفنية (والتفويض اللازم) لتحليل السياسات الوطنية ذات الصلة والفصل فيها، أو أن ينضم صندوق النقد الدولي إلى آلية تسوية المنازعات التي تصاحب المعاهدات التجارية[20].

وفيما يتعلق بمواجهة ممارسات الحمائية الجديدة للدول الأعضاء يتطلب تفعيل القوانين الموجودة و اتخاذ مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية[21]:

1- الالتزام العملي بالاتفاقيات و الصرامة في التنفيذ: وذلك من خلال:

- ضرورة تخفيض الإطار الزمني المسموح به للجان الإستئنافية لحالات عدم الالتزام بقرارات المنظمة؛
- إعطاء صلاحيات أكبر للهيئات الرقابية و اعتماد نتائج التحقيقات بصورة مستقلة؛
- فرض عقوبات مالية على التطبيق المتأخر غير المبرر لقرارات المنظمة سواء الوزارية أو المتعلقة بتسوية المنازعات؛
- تفعيل القوانين والآليات المتعلقة بتعويض الدول النامية جراء الاعتداءات التجارية و حالات عدم الإلتزام من طرف الدول المتقدمة.

2- تسهيل النفاذ إلى الأسواق: و ذلك من خلال:

- إجراء إصلاح هيكلي إيجابي في الدول المتقدمة حتى يتم ضمان عدم حدوث ضغوط تتطلب تدابير المنطقة الرمادية في المستقبل؛
- لا بد من وضع حدود دنيا من التعهدات الاستيرادية في إطار حظر إمكانية العودة لإجراءات المنطقة الرمادية في المستقبل؛
- ينبغي الحد من عملية تصاعد التعريفات عند الأزمات في الدول المتقدمة بل إزالتها بشكل نهائي.

3- الممارسات التجارية غير العادلة: و ذلك من خلال:

وضع حدود واضحة للخروج عن نظام الحصص العادية في إطار عملية تكييف الحصص؛

لا بد من وجود رقابة فاعلة على عملية تكييف الحصص لضمان ألا تكون الدول النامية هي المستهدفة منها تحديدا.

الخاتمة: من خلال ما تم استعراضه يمكننا الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها هو أن الحمائية الجديدة تعني كل السياسات المستخدمة بطريقة ذكية وخفية قصد حماية منتجات اقتصاد بلد ما من المنافسة الأجنبية على غرار التكتلات الاقتصادية والسياسات البيئية وسياسة الإغراق الاجتماعي إضافة إلى سياسة التخفيض التنافسي في قيم العملات الوطنية أو ما يسمى بحرب العملات كل هذا يدخل في إطار إجراءات المنطقة الرمادية ،لأنها ليست سوداء بما يتعارض مع أحكام الجات وليست بيضاء بما يتفق معها لكن المهم أنها ممارسات تجارية تعوق حرية التبادل التجاري الدولي .

ويتزامن استخدام هذا النوع من السياسات عادة مع الأزمات الاقتصادية وما ينتج عنها من حالات الركود والكساد الاقتصادي وهو ما حدث بالفعل مع الأزمة الاقتصادية العالمية أين سارعت الدول إلى إجراء تخفيضات تنافسية في قيم عملاتها الوطنية كأداة حمائية جديدة تضمن لها تحقيق ميزة تنافسية لصادراتها في الأسواق الدولية ونظرا لحدة وخطورة مثل هذه السياسات على مسار التحرير التجاري الدولي أصبح لزاما تظافر جهود الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الدولية لمواجهة هذه الظاهرة ولا يتم ذلك إلا من خلال:

- طرح هذه الممارسات الضارة في إطار من التشاور والتفاوض المتعدد الأطراف؛
- إضافة اتفاقية تضمن متابعة تحركات أسعار الصرف وأثرها على التجارة الدولية ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛

- الالتزام بضرورة تنفيذ الاتفاقيات المنبثقة عن النظام المتعدد الأطراف في إطار عمل المنظمة العالمية للتجارة بنوع من الصرامة والجدية؛

- تفعيل جهاز المنازعات و فرض العقوبات التجارية داخل المنظمة؛

- مواجهة حرب العملات تتطلب المزيد من التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي من خلال ضبط وتنظيم سياسات سعر الصرف ، ولكي تصبح السياسات المؤثرة على أسعار الصرف جزءا من اتفاقيات التجارة، فلا بد أن تصبح السياسات النقدية والمالية جزءا من اتفاقيات التجارة.

الهوامش والمراجع:

[1]- عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، يومي :27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي الوادي.

-[2]peter.G.Dowson, Nen or Old Protectionism... ? Working paper N° 289. D.C.N.T Waschington 2012, P:09

[3]- أحمد يوسف عبده الشحات : الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية ، دار النيل للطباعة والنشر ، مصر ، 2001 ، ص: 37.

[4] - عبد الواحد العفوري، العولمة والجات (التحديات والفرص)، مكتبة مدبولي، ط1، 2000، القاهرة، ص 31.

[5] - Bernard hoecman : trade policy So Far So GOOD? Finance & développement yune 2012, vol. 49,N°2.

[6] -yadwiga forowicz, «Economie Internationale», Benchemin , Québec, 1995,P :265.

[7]- علاوي محمد لحسن : الإقليمية الجديدة منهج معاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، جامعة ورقلة ، 2010 .

[8]- السيد احمد عبد الخالق : السياسات البيئية والتجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1994 ص: 68،69.

[9]- كمال ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص:224.

[10]- محمد سليمان قورة : الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسبل مواجهتها، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ،2015، ص:319.

[11]- بن داودية وهيبة : أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

[12]- William R. Cline, Currecy wars ?, person Institute For International Economics, Working Paper N° 26-10 Waschington, 2010, P: 06

[13]- حسين أحمد السلوم : حرب العملات ، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية ، العدد 10،2010 ،ص : 07 .

[14]- محسن أحمد الخضيري : حرب العملات ، مقدمة في حرب العملات وإطلالة لعالم جديد من الصراع التنافسي على سيادة العالم ، الطبعة الأولى ، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،2015 ، ص: 32.

[15]- دلامي نجية : دراسة تحليلية في العلاقات التجارية الصينية الأمريكية في ظل حرب العملات ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف- ، 2012 ، ص: 67.

[16]- عمار جعفري : إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، ص: 22.

[17]- Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, Competitive devaluation in currency wars: financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013

[18]- محمد الأمين شربي ومحمد لحسن علاوي : الحمائية الجديدة ، حرب العملات وأهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد 2014/14 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[19]- علي عبد الفتاح أبو شرار: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ص:198.

[20]- كمال درويش : هل تتمكن اتفاقيات التجارة من وقف التلاعب بالعملة؟: موقع الجزيرة الفضائية www.aljaweera.net ، الدوحة – قطر - آخر تحديث: 21/4/2015 الساعة 14:59 الموافق 3/7/1436 هـ

[21]- محمد الأمين شربي ومحمد لحسن علاوي : نفس المرجع .